The Sultan's Prosperities in the Province of Levant 1545-1574 AD: Administration and Violations

Emad Kareem Abbas Al-Rawi
Department of History, College of Arts, University of Anbar, Ramadi, Iraq
edw.emadkareem55@uoanbar.edu.iq

KEYWORDS: **Abuses, Amir of Sanjak, Governor, Province, Sultan's properties.**

https://doi.org/10.51345/.v36i1.1036.g523

ABSTRACT:

The Levant province was one of the most important and largest Ottoman provinces, which attracted the attention of the Ottoman state because of its fertile lands and the multiple yields of crops that were cultivated there. In addition, many of the villages in this region were made part of the Sultanate's privately owned lands after the liberation of these lands. However, the weakness of ruling for some governors and the preoccupation of the Ottoman state with its wars at that times, as well as the mismanagement of lands of the sultanate properties as a result of granting these lands with a chaotic manner and not taking into consideration the administrative skill and experience. Eventually led to many abuses through which the Ottoman empire lost much of the money of these lands. Accordingly, many of the villagers of the sultanate privates migrated as a result of the abuses in these lands. After that the Ottoman state try to compensate these losses in the funds of the Sultanate properties by replacing them with other villages that are populated and have valuable and beneficial products than the villages that were destroyed by the violation of other villages belonging to the governors and princes of the Sanjak. This event made the most villagers of these lands think about the injustice and aggression inflicted on them and the chaotic policy of the Ottoman state in its management of the Arab provinces, primarily the Levant Province

الخواص السلطانية في ايالة الشام 1545–1574م (الإدارة، التجاوزات)

ا.م.د. عماد كريم عباس الراوي
قسم التأريخ، كلية الآداب، جامعة الانبار، الرمادي، العراق
edw.emadkareem55@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية | الخواص السلطانية، التجاوزات، الوالي، امير السنجق، الايالة.

https://doi.org/10.51345/.v36i1.1036.g523

ملخص البحث:

كانت ايالة الشام واحدة من اهم واكبر الايالات العثمانية، الامر الذي دفع الدولة العثمانية الى الاهتمام بها ولما كانت أراضيها خصبة وذات منتوجات عالية من المحاصيل التي كانت تزرع فيها، فقد جعلت الكثير من القرى في تلك الايالة ضمن الخواص السلطانية بعد عمليات التحرير التي أجريت عليها ، غير ان ضعف بعض الولاة وانشغال الدولة العثمانية في حروبها في بعض الأحيان، فضلاً سوء الإدارة لأراضي الخواص السلطانية نتيجة منح ادارتها بطريقة الالتزام وعدم مراعاة الحنكة الادارية والخبرة أدى في النهاية الى تعرضها الى الكثير من التجاوزات التي افقدت الدولة العثمانية الكثير من أموال تلك الخواص، ولاسيما بعد ان هاجر اغلب سكان قرى الخواص السلطانية نتيجة للتجاوزات التي شهدتها، مما دفع الدولة العثمانية الى محاولة التعويض عن تلك الخسائر في أموال الخواص السلطانية عن طريق استبدالها بقرى أخرى عامرة بالسكان وذات منتوجات اعلى من القرى التي أصابها الخراب بقرى أخرى تابعة للولاة وامراء السناجق، مما الحق الحيف والظلم بهم، وقد أوضح ذلك السياسة المرتبكة للدولة العثمانية في ادارتها للإيالات العربية وفي مقدمتها ايالة الشام والتي نتج عنها الكثير من التمردات التي قامت بها عشائر تلك الايالة ضد سلطة الدولة العثمانية ممثلة بوالي الايالة وامراء سناجقها.

المقدمة:

اعتمدت الدولة العثمانية في ادارتها للإيالات التابعة لها على عدد من الأساليب الإدارية كان اهم تلك الأساليب هو الأسلوب الاقطاعي الذي تم من خلاله إدارة العديد من الايالات العربية، فكانت ايالة الشام أحد اهم تلك الايالات اتي تمت ادارتها وفقاً للنظام الاقطاعي، وقد جعلت من الأراضي الأكثر خصوبة في ايالة الشام ضمن حصة الخواص السلطانية بعد ان اجرت عليها عمليات التحرير عام 1516م وقد دفعني ذلك الى محاولة تقديم دراسة مستفيضة عن تلك الخواص وكيفية ادارتها والتجاوزات التي ارتكبت بحقها اتبعت الموضوعية في هيكليتها، اذ جاءت الدراسة على محورين رئيسين تناول المحور الأول التعريف بالخواص السلطانية والكيفية التي تمت من خلالها إدارة تلك الخواص والتي قدمت دراسة واضحة عن عمليات التحرير التي أجرتها الدولة العثمانية والتي تم من خلالها تعيين الأراضي الخصبة للخواص السلطانية، والكيفية التي اعتمدتها في اختيار الموظفين من اجل إدارتها، فضلاً عن استبدالها للخواص السلطانية بين الحين والأخر وفقاً لعدد من

المبررات تم ذكرها بشكل مفصل في ثنايا الدراسة، اما المحور الثاني فقد تناول التجاوزات التي ارتكبت بحق الخواص السلطانية في ايالة الشام والتي تعددت وتنوعت وفقاً لمن قام بها من ولَاة، وامراء سناجق، وموظفين، وجنود الولاة وامراء السناجق، فضلاً عن التجاوزات التي قام بها ابناء العشائر التي طالما كانت في حالة تمرد شبه مستمر بين الحين والأخر على سلطة الدولة العثمانية، واخيراً جاءت الخاتمة التي تضمنت مجموعة من الاستنتاجات التي توصلت اليها من خلال دراسة عميقة للخواص السلطانية في بطون الوثائق والكتب.

اولاً: الخواص السلطانية:

كان أسلوب الاقطاع واحد من اهم الأساليب الإدارية التي اتبعتها الدولة العثمانية في ادارتها لعدد من ايالاتها والقائم على اجراء عمليات تحرير[1] لجميع الأراضي التي تمت لها السيطرة عليها بهدف إحصاء الطاقات البشرية، المادية، والمالية في تلك الأراضي والتي كانت تتكرر من قبل موظفيها كل ثلاثين عام، او عندما لا تتطابق محتويات دفتر المفصل وما سجل فيه من واردات مع الواقع، فضلاً عن اجراء مثل تلك العمليات في حال حدوث خلل في نظام التيمار[2] التي تعتمده في إدارتها لتلك الأراضي، فكانت ايالة الشام واحدة من اكبر ايالات الدولة العثمانية التي تمت ادارتها وفقاً لذلك الأسلوب[3] بعد ان اتمت عمليات التحرير فيها عام 1517م وصارت بموجبها تضم جميع الأراضي في بلاد الشام تحت اسم ايالة العرب (ايالة الشام) التي اتخذت من دمشق مركزاً لها، وقد شهدت التقسيمات الإدارية لإيالة الشام الكثير من التغيرات ما بين 1517–1574م نتج عنها خروج العديد من السناجق من تبعيتها لتتبع الى ايالات أخرى، او انها انفصلت لتكون ايالة مستقلة بذاتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر سنجق حلب الذي تحول عام 1549م من سنجق تابع لتلك الايالة الى ايالة مستقلة بذاتها [4].

سجلت الكثير من القرى في ايالة الشام ضمن الخواص السلطانية في دفتر المفصل الذي دونت فيه واردات تلك الأراضي وعدد الاسر خلال عمليات التحرير التي أجرتها الدولة العثمانية عام 1517م، اذ تم تخصيص واردات عدد كبير من القرى المنتشرة في نواحي مختلفة من تلك الايالة للخواص السلطانية والتي كانت تذهب وارداتها سنوياً الى الخزينة السلطانية في إستانبول، فضلاً عن بعض الضرائب التي تدفع من قبل التجار اثناء عبورهم حدود ايالة الشام والتي سجلت ضمن الخواص السلطانية [5].

شرعت الدولة العثمانية في تطبيق أسلوب جديد في ادارتها للخواص السلطانية في الايالات[6] التابعة لها من خلال أسلوب الالتزام الذي باشرت بتطبيقه عام 1545م فكانت ايالة الشام من اقدم الايالات العثمانية التي طبق فيها ذلك الأسلوب، اذ كانت الحكومة المركزية في استانبول تخول الولاة في جميع ايالاتها بإناطة إدارة الخواص السلطانية الى من يدفع اكثر من الملتزمين من اهل الايالة، ومثال ذلك ان شيخين من شيوخ العشائر

في سنجق طرابلس الشام قد عهدت اليهما إدارة الخواص السلطانية في ذلك السنجق مقابل مبلغ مالي يدفعانه سنوياً الى الخزينة العثمانية كبدل التزام والذي قدر بسبعمائة وثلاث وأربعين الف وخمسمائة وتسع وعشرين اقجة [7] لعام 1545م [8]

اعتمدت الحكومة المركزية في استانبول أسلوب المزايدة فيما تعلق بشراء الالتزامات للخواص السلطانية فالملتزم الذي يدفع اكثر هو من ترسو عليه إدارة تلك الالتزامات دون النظر الى امانته وحنكته في الإدارة، الامر الذي نتج عنه الكثير من التجاوزات على أموال الخواص السلطانية التي سنأتي على دراستها لاحقاً ففي عام 1568 م عرض احد الملتزمين للخواص السلطانية في سنجقي بيروت وصيدا مبلغاً اكبر من المبلغ الذي كان يقدمه الملتزم السابق بخمسة الاف فلوري (**Flore**)[9] مقابل تعيينه ناظراً[10] بطريقة الكفالة على الخواص السلطانية في السنجقين المذكورين ولم تكن الأموال هي المعيار الوحيد في طريقة تعاملات الحكومة المركزية مع الملتزمين، فقد قدم ذلك الملتزم بالإضافة الى الخمسة الاف فلوري خمسة الاف بندقية كان قد تعهد بجمعها من السكان في سنجقي بيروت وصيدا مقابل تعيينه ناظراً على الخواص السلطانية [11]

ان تمرد سكان قرى الخواص السلطانية في ايالة الشام من خلال عدم دفع ما بذمتهم من أموال ولمرات عديدة حتم على الحكومة المركزية في استانبول ضرورة توفير الحماية للملتزمين من خلال تكليف والي تلك الايالة بتخصيص فرقة عسكرية لمرافقة أولئك الملتزمين في المواسم التي يتم فيها جمع أموال الخواص السلطانية من تلك القرى التي أعلنت رفضها دفع الأموال التي تعود الى الخواص السلطانية، فقد رافقت فرقة عسكرية ضمت المئات من الجنود الملتزمين بهدف جباية الأموال من قرى الخواص السلطانية في عدد من سناجق ايالة الشام عام 1568م بعد ان لمس امتناع سكانها عن دفع ما بذمتهم من أموال مستغلين انشغال والي تلك الايالة الذي كلفته الحكومة المركزية بتمويل حملة اليمن بالأموال والمعدات العسكرية في ذلك العام [12].

حرصت الحكومة المركزية على تخصيص النوع الجيد من الأراضي للخواص السلطانية، وقد ظهر ذلك واضحاً من خلال عمليات التحرير التي اجروها في كل الأراضي التي خضعت لسيطرتهم وترك الأقل جودة للزعماء[13] واصحاب التيمار الذين عملوا كموظفين عسكريين ومدنيين لدى الدولة العثمانية، ومثال ذلك ان السلطان العثماني سليم الثاني(1566–1574م) اكد على دفتردار ايالة حلب عام 1568م بجعل ما وارداته مائتان الف اقجة من الأراضي الخصبة التي تم تحريرها في سنجق حلب للخواص السلطانية[14] في الوقت الذي عملت فيه الحكومة المركزية على تحويل العديد من الأراضي التي تراجعت وارداتها و التي كانت ضمن الخواص السلطانية التابعة للخزينة المركزية في استانبول الى خاص لولاة الايالات، فقد حولت أراض العديد من قرى الخواص السلطانية ومنها قرية شيخ نجار خلال عمليات التحرير التي شهدتها ايالة حلب عام

1568م الى خاص لوالي تلك الايالة بعد ان تراجعت وارداتها على اثر انخفاض انتاجيتها من المحاصيل الزراعية (15).

لم تكتف الحكومة المركزية في إستانبول بالتنازل عن أراضي الخواص السلطانية التي تراجعت وارداتها لصالح الولاة، والزعماء، واصحاب التيمار فقط، بل انها عملت على تحويل الكثير من الأراضي التي خصصتها فيما مضى لأصحاب التيمار لتكون ضمن الخواص السلطانية بعد ان علمت بالارتفاع الملحوظ في واردات تلك الأراضي ومنحهم بدلاً عنها أراض اقل إنتاجية، ففي عام 1568م حولت الحكومة المركزية الكثير من القرى في ايالة الشام والتي كانت بيد أصحاب التيمار الى قرى تابعة للخواص السلطانية بعد ان رأت ارتفاع كبير في انتاجها للمحاصيل الزراعية للأعوام 1566–1568م وعوضتهم عنها بقرى أخرى الا انها كانت اقل إنتاجية من قراهم التي كانت تحت تصرفهم (16).

ان التجاوزات التي ارتكبها امراء السناجق في الايالات العثمانية بحق سكان القرى التي كانت ضمن الخاص التي منحتهم إياه الحكومة المركزية دفع الأخيرة الى تحويل تلك القرى الى الخواص السلطانية بهدف حماية سكانها من تجاوزات أولئك الامراء، فقد قدم سكان قرية مجدل التي كانت خاص لأمير سنجق غزة شكواهم للسلطان العثماني سليم الثاني عام 1568م او ضحوا فيها تجاوزات امير ذلك السنجق على أموالهم الذي لم يكتف بما خصص له من أموال والمتمثلة بواردات القرية المذكورة، اذ قام بجباية ما مقداره عشرون الف اقجة، فضلاً عما خصص له من، الامر الذي دفع السلطان سليم الثاني الى تحويل ملكية قرية مجدل للخواص السلطانية بهدف عدم تعرض سكانها الى تجاوزات امير السنجق (17).

كانت الضرائب التي تفرضها الدولة العثمانية على حيوانات العشائر التي ترعي ضمن الحدود الإدارية لإيالة الشام ضمن أموال الخواص السلطانية والتي تعرضت هي الاخرى الى التغيرات التي أجرتها الحكومة المركزية في إستانبول على تبعية تلك الأموال، فقد كانت تتأرجح في تبعيتها بين الحين والأخر بين الخواص السلطانية التابعة للخزينة المركزية، او كونها خاص لوالي ايالة الشام، اذ تحولت الضرائب المفروضة على حيوانات العشائر التي ترعى في الأراضي التي تقع ضمن الحدود الإدارية لسنجق دمشق والبالغة ثمانمائة جمل، وثلاثين رأس من الخيل الى الخواص السلطانية بأمر من السلطان سليم الثاني عام 1570م بعد ان كانت خاص لوالي ايالة الشام الذي منح بدلاً عنها واردات عدد من القرى في سنجق دمشق(18).

ان عدم توخي الدقة في عمليات التحرير التي كانت تجريها الدولة العثمانية على الأراضي في ايالاتها، ولاسيما في ايالة الشام من قبل بعض الموظفين أدى الى تسجيل العديد من القرى الوقفية ضمن أموال الخواص السلطانية، مما حتم على موظفي الأوقاف الى تنبيه الحكومة المركزية في إستانبول الى مثل تلك التجاوزات، فقد حدث ان تم تسجيل الضرائب العرفية(19) في ثلاث قرى من القرى التي تقع في سنجق حمص والتي كانت

من اوقاف الحرمين الشريفين ضمن الخواص السلطانية لعام 1570م، والتي تمت اعادتها الى أموال اوقاف الحرمين الشريفين بأمر من السلطان العثماني سليم الثاني في العام نفسه بعد ان علم بذلك من خلال شكوى قدمها له موظفي أوقاف الحرمين لشريفين، في الوقت الذي وجه فيه تنبيه لمحرر ايالة الشام آنذاك علي باشا بعدم التعرض لتلك الأوقاف(20).

كان لدى السلطان العثماني اعداد كبيرة من الجمال في ايالة الشام جعلها في خدمة قافلة الحج الشامي مقابل أجور يدفعها أولئك الحجاج تذهب الى الخزينة السلطانية في إستانبول، وقد كانت تلك الجمال ترعى في الأراضي التابعة للخواص السلطانية في ايالة الشام، اذ يتم الاهتمام بها من قبل مجموعة من الموظفين العثمانيين، غير ان جمال الخواص السلطانية لم تكن تكفي لنقل الحجاج وامتعتهم اثناء موسم الحج الى مكة المكرمة، الامر الذي دفع الحكومة المركزية في استانبول الى الاعتماد على امير الحج لتوفير النقص الحاصل في جمال الحج مقابل تعيينه في ذلك المنصب، غير ان حجاج الشام عموماً قد اشتكوا من نقص في عدد الجمال التي تضمنتها قافلة الحج في عام 1570م، مما دفع السلطان العثماني سليم الثاني الى عزل عدد من قادة الوحدات الذين ثبت تقصيرهم تجاه الحجاج ضمن قافلة الحج في ذلك العام (21).

تنوعت موارد الخواص السلطانية التي تذهب الى الخزينة السلطانية في إستانبول فإلى جانب ما ذكرنا سابقا كان هناك مواردا أخرى للخواص السلطانية في ايالة الشام تمثلت بأعداد كبيرة من البلابل غالية الثمن التي كان يتم اصطيادها في تلك الايالة لترسل كل عام الى قصر السلطان العثماني مع رئيس مربي البلابل في ذلك القصر، وقد حرصت الحكومة المركزية في إستانبول على عدم السماح للأهالي في ايالة الشام بصيد ذلك النوع من البلابل من خلال تأكيدات السلطان العثماني المستمرة على والي ايالة الشام بمحاسبة من قام بذلك من أولئك الأهالي، ففي عام 1571م قام قاضي حلب وحماة بسجن عدد من الصيادين الذين قاموا باصطياد البلابل في عدد من القرى التابعة للسنجقين اللذين سبق ذكرهما ولم يفرج عنهم الا بعد دفعهم غرامة مالية جراء قيامهم بعمليات الاصطياد وتعهدهم بعدم القيام بذلك (22).

جرت عادة استبدال الخواص السلطانية بخواص الولاة وامراء السناجق في الايالات العثمانية، ولا سيما في بلاد الشام عندما يرى السلطان العثماني ذلك ضروريا لتجنب حدوث نقص في أموال الخواص السلطانية، فقد استبدلت الجمال التي كانت ضمن الخواص السلطانية في ايالة الشام بعدد من القرى التي كانت ضمن خاص والي ايالة الشام عام 1571م، غير ان تقاعس والي الشام عن تنفيذ امر السلطان العثماني سليم الثاني القاضي بذلك بحجة ان ذلك عمل على نقص كبير في واردات الخاص التابع له، ذلك ان واردات القرى التي اخذت منه اكبر بكثير من الواردات التي تدرها جمال الخواص السلطانية، الامر الذي دفع السلطان العثماني

سليم الثاني الى تأنيبه ومعاقبته، في الوقت الذي تكفل بضمان حقه في عدم حدوث نقص في واردات الخاص خاصته من خلال منحه واردات عدد من القرى الأخرى الى جانب واردات جمال الخواص السلطانية (23).

ثانياً: التجاوزات على الخواص السلطانية:

ارتكبت بحق أموال الخواص السلطانية تجاوزات متعددة ومتنوعة فمنها ما هي تجاوزات قام بها ولاة الايالات مستغلين انشغال الدولة العثمانية في حروبها من جهة، وبعد المسافة بين ايالاتهم ومركز الدولة في إستانبول من جهة أخرى، فضلاً عن تجاوزات قام بها المسؤولين في الايالات من امراء سناجق، وامناء، وملتزمين، واصحاب التيمار، وتجار، وأبناء العشائر التي كانت تتمرد على سلطة الدولة بين الحين والأخر كلما سنحت لها الفرصة بذلك (24).

ارتكب امراء السناجق في ايالة الشام العديد من التجاوزات بحق أموال الخواص السلطانية في تلك الايالة، وقد تمت تلك التجاوزات بطرق مختلفة فمنها ما يقوم به الجنود التابعين لهم من خلال ارسالهم الى قرى الخواص السلطانية التي تقع ضمن الحدود الإدارية لسناجقهم من اجل تحصيل كميات كبيرة ومتنوعة من المحاصيل التي تنتجها تلك القرى من المزارعين فيها، ومثال ذلك ما قام به جنود سنجق دمشق عام 1545م من تجاوزات بحق أموال الخواص السلطانية بعد ان قاموا بتحصيل كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية من المزارعين في قرى الخواص السلطانية التي تقع ضمن الحدود الإدارية لذلك السنجق، الامر الذي دفع السلطان العثماني سليمان القانوني (1520–1566م) الى اقالة امير سنجق دمشق في ذلك العام وتأنيب والي ايالة الشام الذي عده مقصراً في تنفيذ واجباته وفي مقدمتها حماية أموال الخواص السلطانية في سنجق دمشق (25).

ان ضعف بعض الولاة في ايالة الشام كان السبب الرئيس وراء ارتكاب امراء السناجق التابعين له للعديد من التجاوزات بحق أموال الخواص السلطانية، فالضعف الذي كان عليه والي ايالة الشام (بيري باشا) دفع امير سنجق صفد الى اختلاس الكثير من أموال الخواص السلطانية في عدد من القرى التابعة لسنجق نابلس عام 1545 م، فضلاً عن تصرفه بالضرائب في السوق المسمى (أب قراك) الكائن في سنجق صفد والتي كانت ضمن اموال الخواص السلطانية في ذلك السنجق، ناهيك عن الأموال التي كان يقوم بجبايتها من سكان قرى الخواص السلطانية نهاية كل شهر تحت مسمى (تأجير شهري) دون ان تكلفه الحكومة المركزية في استانبول بذلك، اضف الى ذلك استيفائه للبرغل، الشعير، الزيت، واعداد من الخرفان كان يأخذها من سكان تلك القرى عند مروره بها تحت مسمى (الهدية)، الامر الذي اثقل كاهل سكان قرى الخواص السلطانية في سنجق نابلس ودفع بعضهم الى تركها، مما انعكس بشكل سلبي على واردات تلك القرى (26).

لم يكن امراء السناجق فقط من عمل على القيام بتجاوزات على أموال الخواص السلطانية، فالولاة كان لهم نصيب في تلك التجاوزات، فقد ارتكب عدد من ولاة ايالة الشام العديد من التجاوزات بحق أموال الخواص السلطانية، اذ قام والي ايالة الشام بالتجاوز على أموال الخواص السلطانية من خلال جباية الأموال في عدد من قرى الخواص السلطانية عام 1559م تحت مسمى (رسم الجريمة)[27] على الرغم من ان الحكومة المركزية في إستانبول قد منحت الأمناء والقضاة في ايالاتها تنفيذ العقوبة بحق الجناة وجباية ضريبة الجريمة، الامر الذي اثار سخط سكان العديد من القرى الذين تعرضوا الى الاجحاف في جباية تلك الضريبة الى الحد الذي دفعهم الى تقديم شكواهم الى السلطان العثماني سليمان القانوني عام 1559م والذي انب بدوره والي ايالة الشام مشدداً على ضرورة عدم تدخله في مسائل ليس من صلاحياته وترك جباية ضريبة الجريمة الى الأمناء والقضاة مع الاحتفاظ بسلطته الرقابية على الاحكام التي تصدر عن القضاة بحق الجناة [28].

ان بعد ايالة عن مركز الدولة العثمانية في استانبول، فضلاً عن عدم الاستقرار في أمور الحكم، ولاسيما في حالة وفاة احد السلاطين العثمانيين شجع بعض ولاتها تجاوز الصلاحيات المناطة بهم، فقد قام والي ايالة الشام (مصطفى باشا) بتسجيل عدد من قرى الخواص السلطانية بأسمة عام 1567م مستغلاً انشغال السلطان سليم الثاني بتوطيد أمور الحكم التي تسلمها بعد وفاة والده السلطان سليمان القانوني عام 1566م، مما ترك الوالي (مراد باشا) الذي حل بدلاً عنه دون خاص، وقد ترتب على ذلك تحقيقاً بأمر من السلطان سليم الثاني قام به دفتردار ايالة الشام مع الوالي السابق (مصطفى باشا) نتج عنه إعادة تلك القرى الى الوالي الجديد (مراد باشا) بعد ان اثبتت نتائج التحقيق عدم احقيته بها كونه صار شخصاً عادياً لا خاص له بعد ان ترك منصبه على اثر تعيين الوالي الجديد (مراد باشا) [29].

ان الصلاحيات التي منحتها الحكومة المركزية الى أمناء الايالات في تعيين الأمناء، والكتاب في عدد من القرى والمنشأت التابعة للخواص السلطانية المنتشرة في سناجق الايالة عاد بالضرر في بعض الأحيان على أموال الخواص السلطانية، اذ لطالما استغل بعض أولئك الأمناء الصلاحيات الممنوحة لهم من خلال تعيين أمناء على أموال الخواص السلطانية في النواحي والسناجق افتقروا الى الكفاءة، والنزاهة، والحنكة الإدارية مقابل دفعهم أموال الى أمناء الايالات والاشتراك معهم في اختلاس الكثير من الأموال التابعة للخواص السلطانية، اذ لم يراعي امين ايالة الشام الكفاءة، والنزاهة، والحنكة الإدارية خلال تعيينه اميناً على (مملحة جبول)، وعدد من قرى الخواص السلطانية في سنجق حلب عام 1545م، فقد عين امين لتلك النواحي مقابل دفعه الأموال لهم، فضلاً عن اشتراكهم في اختلاس الكثير من واردات تلك المملحة وقرى الخواص السلطانية، فلم يسلموا الى الخزينة المركزية في عام 1545م سوى مليونين واربعمائة الف اقجة من واردات تلك الخواص التي بلغت سبعة ملايين اقجة في ذلك العام [30].

ان تعيين الأمناء من الذين يفتقرون الى النزاهة وغير الكفوئين انعكس بشكل سلبي على أموال الخواص السلطانية، فتعيين مثل أولئك الأمناء على اموال الخواص السلطانية في سنجق المعرة أحد سناجق ايالة الشام عام 1558م أدى في النهاية الى تواطؤهم مع قطاع الطرق، واللصوص الذين اعتدوا على سكان قرى الخواص السلطانية وسلبوهم الكثير من الأموال، وقد كان للأمناء نصيب من تلك الأموال مقابل التستر على أولئك اللصوص، وقطاع الطرق، الامر الذي جعل عدد كبير من سكان تلك القرى غير قادرين على دفع ما بذمتهم من اموال للخواص السلطانية، فتنبهت لذلك الحكومة المركزية في استانبول بعد ان وصلتها معلومات عن طريق وجهاء قرى الخواص السلطانية في سنجق المعرة وقامت بعزل جميع الأمناء ممن ثبت عدم نزاهتهم، وقلة كفاءتهم بعد التحقيقات التي أجريت معهم من قبل قاضي ايالة الشام عام 1559م (31).

لم تقف تجاوزات أمناء الخواص السلطانية في ايالة الشام عند عدم النزاهة واخذ الرشوة بل تعدت ذلك الى اعلان البعض منهم موالاته للعشائر التي تمردت ضد الدولة العثمانية من أصحاب الرايات البيضاء (القيسية) التي دخلت في صراع مرير مع أصحاب الرايات الحمراء (اليمانية) واستندوا الى تلك العشائر في ارتكابهم للكثير من التجاوزات بحق أموال الخواص السلطانية، فقد قام امير الخواص السلطانية في سنجق نابلس أحد السناجق التابعة لإيالة الشام آنذاك بالتعاون مع أصحاب الرايات البيضاء عام 1559م ليرتكب الكثير من التجاوزات بحق سكان قرى الخواص السلطانية في ذلك السنجق من خلال معاقبته لعدد كبير منهم وتجاوزه على العديد من تيمارات جنود السباهية(32) في سنجق نابلس، الامر الذي اضر كثيراً بأموال الخواص السلطانية في ذلك السنجق بعد ان ترك الكثير من المزارعين الزراعة في تلك القرى، وقد بلغت تجاوزاته الحد الذي حتم على والي ايالة الشام الى القبض عليه وسجنه في سجن القلعة في سنجق دمشق وبعد تحقيقات كانت قد أجريت معه اثبتت تورطه في اختلاس الكثير من الأموال التي تمت اعادتها الى أصحابها من قادة الوحدات العسكرية، وجنود السباهية، وبقية المزارعين من سكان القرى التي تم التجاوز على أموالهم (33).

استغل بعض الأمناء في ايالة الشام توجيهات الحكومة المركزية القاضية بتحويل جزء من مبالغ الخواص السلطانية في بعض السناجق من اجل حفر قنوات الماء، وبناء دور الطعام، ولا سيما في سنجق القدس الشريف كونه يضم المسجد الأقصى وكثيراً من مراقد الأنبياء والاولياء، فقد وجه السلطان سليم الثاني برصد مبلغ ستة الاف وخمسمائة فلوري عام 1563م من اجل إيصال الماء الى سنجق القدس الشريف من خلال حفر شق يصل ذلك السنجق بقناة الماء التي تعرف باسم (عروب)، الامر الذي استغله امين الخواص السلطانية في سنجق القدس الشريف بأن سلَم الف فلوري فقط الى خزينة ايالة حلب التي كلف واليها بالإشراف على تنفيذ ذلك المشروع، في الوقت الذي ادعى بأنه سلَم المبلغ كاملاً الى خزينة حلب، مما تسبب بضرر في أموال

الخواص السلطانية، فضلاً عن توقف العمل بمشروع إيصال الماء الى سنجق القدس الشريف لعدم وجود الأموال الكافية لذلك (34).

لم يكتف امين الخواص السلطانية في سنجق القدس الشريف بالتجاوزات التي ارتكبها بحق أموال الخواص السلطانية عام 1563م، فقد قام بتجاوزات أخرى عام 1564م على قرى الوقف في ذلك السنجق بحجة ان تلك القرى هي من قرى الخواص السلطانية، اذ عمل على جباية كميات كبيرة من القمح والشعير من سكان (قرية سافرية) احدى قرى الوقف في سنجق القدس الشريف، فيما اعتدى الجنود المرافقين له على بعض سكان تلك القرية، وقد نتج عن ذلك الاعتداء العشرات من الإصابات، فضلاً عن اتلاف أولئك الجنود ما مقداره ستمائة كيلة(35) من القمح، الامر الذي دفع السلطان سليمان القانوني الذ بلغته تجاوزات امين الخواص السلطانية في سنجق القدس الشريف الى فتح تحقيق حول التجاوزات التي قام بها بحق أموال الخواص السلطانية واموال الاوقاف في سنجق القدس الشريف ما بين عامي 1563- 1564م كلف به قاضي السنجق والذي نتج عنه اعترافه بكل التجاوزات امام القاضي مبرراً تجاوزاته على قرى الأوقاف بالتداخل في الحدود بين تلك القرى وقرى الخواص السلطانية، ذلك ان (قرية سافرية) احدى قرى الوقف كانت تتداخل في الحدود مع (قرية خرمند) التابعة للخواص السلطانية فأعاد بذلك جميع الأموال سواء التي اختلسها من مشروع إيصال الماء الى سنجق القدس الشريف، او تلك التي قام بجبايتها من سكان القرى الوقفية دون وجه حق (36).

اعتادت الدولة العثمانية على اجراء عمليات تحرير بين الحين والأخر كلما احتاجت الى ذلك من اجل ادخال اراضٍ جديدة الى ملكيتها ضمن أراضي الميري في الايالات التابعة لها. وكثيراً ما كانت تستغل تلك العمليات لارتكاب الكثير من التجاوزات على أموال الخواص السلطانية من قبل محرري الإيالات، فقد قام محرر ايالة الشام (علي جلبي) اثناء عمليات التحرير التي أجريت عام 1570م بالتجاوز على أموال الخواص السلطانية من خلال إخراجه للعديد من قرى الخواص في نواحي صير، شارة، شعيف، وطبرية في سنجق صفد وتحويلها الى تيمارات بعد ان استبدلها بقرى تعاني من الخراب لقلة عدد ساكنيها نتيجة انخفاض انتاجيتها من المحاصيل الزراعية، في الوقت الذي كانت فيه قرى الخواص السلطانية في تلك النواحي عامرة بالسكان وذات إنتاجية عالية، اذ تضم كل قرية من تلك القرى مائتان اسرة الامر الذي اضر كثيراً بأموال الخواص السلطانية (37).

لم تكن الخواص السلطانية تعتمد على الأراضي الزراعية فقط كما ذكرنا سابقاً في ثنايا البحث، فقد كانت الضرائب في بعض السناجق من ضمن أموال الخواص السلطانية واهمها ضريبة الباج(38) التي تعرضت هي الأخرى الى العديد من التجاوزات التي اختلفت في مصدرها، ففي عام 1560م امتنع تجار العبيد والجواري

عن دفع ضريبة الباج عندما مروا بسنجق صفد محتمين بقوة الإنكشارية المكلفة بحماية خزينة مصر لغاية وصولها الى إستانبول بعد ان دفعوا لضباط تلك القوة الأموال مقابل تلك الحماية، وقد تسبب ذلك في نقص في أموال الخواص السلطانية لذلك العام، الامر الذي اغضب السلطان سليمان القانوني وعمل على حرمان ضباط تلك القوة وجنودها من الاقطاعات الممنوحة لهم في الوقت الذي حذر فيه والي ايالة مصر ضباط قوة الانكشارية المكلفة بحماية خزينة ايالته عام 1561م من حماية التجار المخالفين للقوانين العثمانية بعدم دفعهم لضريبة الباج (39).

الخاتمة:

عملت الدولة العثمانية بعد اخضاعها لبلاد الشام عام 1516م الى تسجيل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة ضمن الخواص السلطانية وعينت لإدارتها عدد كبير من الموظفين الذي لم تراعِ في اختيارهم الكفاءة، والخبرة، والحنكة في الإدارة، الامر الذي انعكس على أثره حدوث الكثير من التجاوزات التي قام بها أولئك الموظفين.

حرصت الحكومة المركزية في استانبول على استمرار تدفق أموال الخواص السلطانية من خلال تخصيص الأراضي الأكثر خصوبة لتلك الخواص، وقد استمرت في ذلك من خلال استبدال أراضي الخواص السلطانية التي انخفضت انتاجيتها من المحاصيل الزراعية بأراض أخرى بين الحين والأخر، اذ لطالما استبدلت مثل تلك الأراضي بأراضٍ ذات إنتاجية اعلى من أراضي تابعة للولاة، وامراء السناجق والتي منحت لهم كخاص، وقد تذرعت بعدد من الذرائع من اجل القيام بذلك تأتي في مقدمة تلك الذرائع ان سكان قرى الخاص التابعة للولاة وامراء السناجق تعرضوا الى تجاوزات كبيرة قام بها جنود أولئك الولاة والامراء، لذا نجد ان الحكومة المركزية ممثلة بالسلطان العثماني كانت تلجأ الى مثل تلك الاستبدالات بن الحين والأخر خدمة لمصالحها.

ان اغلب التجاوزات التي ارتكبت بحق أموال الخواص السلطانية كانت اما تعود الى ضعف الولاة، او انشغال الدولة العثمانية في حروبها في مختلف الجبهات، الامر الذي استغله مرتكبي تلك التجاوزات من اجل القيام بتجاوزاتهم على أموال الخواص السلطانية، غير ان الحكومة المركزية لم تفوت ذلك دون عقاب، اذ لطالما وجهت اوامرها الى قضاة ايالة الشام تقضي بالتحقيق في العديد من التجاوزات ومحاسبة مرتكبيها، وبالرغم من تقديم العديد من المتجاوزين للتحقيق ومحاسبتهم نجد ان التجاوزات لم تتوقف، مما افقد الدولة العثمانية الكثير من أموال الخواص السلطانية التي تعد الرافد الرئيس للخزينة الخاصة بالسلاطين العثمانيين.

المصادر:

اولاً: الكتب العربية والقواميس:

1. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000، ص 72.
2. فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
3. مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والالقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

ثانياً: الوثائق العثمانية غير المنشورة:

4. BOA, MD 7, H 2381, S 867, T 1568
5. BOA, MD 7, H 1663, S 592, T 1568
6. BOA, MD 7, H 2512, S 916, T 1568
7. BOA, MD 7, H 2636, S 957, T 1568
8. BOA, MD 9, H 18, S 49, T 1570
9. BOA, MD 14, H 719, S 516, T 1570
10. BOA, MD 14, H 608,975 S 428,676, T 1570
11. BOA, MD 12, H 631, S 307, T 1571
12. BOA, MD 14, H 1498, S 1002, T 1571
13. BOA, MD 3, H 76, S 31, T 1559
14. BOA, MD 12321 E, H 165, S 73B, T 1544
15. BOA, MD 12321 E, S 199 A-200 B, T 1545
16. BOA, MD 7, H 2267, S 828, T 1568
17. BOA, MD 3, H 355, S 136, T 1559
18. BOA, MD 12321 E, H 443, S 180 B, T 1545
19. BOA, MD 3, H 76, S 31, T 1559
20. BOA, MD 3, H 316, S 121, T 1559
21. BOA, MD 6, H 49, S 24, T 1564
22. BOA, MD 6, H 56, S 28, T 1564
23. BOA, MD 12, H 95, S 46, T 1571
24. BOA, MD 3, H 1658, 1659, S 568, T 1560

الهوامش:

(1) عمليات تحرير. . إحصاءات كانت تجريها الدولة العثمانية على الأراضي التي تسيطر عليها يتم من خلالها تسجيل تلك الأراضي وملكيتها ونظام التصرف فيها لتحديد نسبة الضرائب عليها، وقد كانت عمليات التحرير تتم بإشراف مباشر من قبل موظف يدعى النيشانجي كان ملماً بالقوانين العثمانية كونه أحد أعضاء الديوان الهمايوني: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000، ص 72.

(2) نظام التيمار: مساحة من الأراضي الزراعية لا تزيد وارداتها عن عشرين ألف اقجة سنوياً كانت تمنحها الدولة العثمانية لشخص او أكثر بالشراكة مقابل الخدمات التي يقدمها صاحب ذلك التيمار وقد تم الغاء نظام التيمار بشكل نهائي عام 1831م على الرغم من انه قد تلاشى قبل ذلك بكثير: المصدر نفسه، ص 76.

(3) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 74.

(4) المصدر نفسه، ص159–169.

(5) المصدر نفسه، ص 160.

(6) الايالات: جمع لكلمة ايالة وهي من أكبر التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية وكانت بدورها منقسمة الى سناجق والسناجق الى اقضية والاقضية الى نواحي والنواحي الى قرى. سهيل صابان، المصدر السابق، ص 45.

(7) اقجة: عملة نقدية فضية عثمانية سكت لأول مرة في عهد السلطان اورخان عام 1328م تساوي أربع غرامات ونصف من الفضة. المصدر نفسه، ص 20.

(8) Başbakanlık Osmanlı Arşıvı (BOA), Muhemmı Defterı (MD) 12321 E, saıfa (S), 198B, Hukum (H) 483

(9) فلوري: وحدة نقدية اوربية من الذهب استخدمت كعملة في التعاملات التجارية في الدولة العثمانية الى جانب العملات الأخرى مثل الاقجة والبارة وغيرها من العملات الأخرى التي كانت رائجة آنذاك. سهيل صابان، المصدر السابق، ص 167.

(10) ناظر: وظيفة استحدثت في العصر الايوبي واستمرت في العهود التي لحقت به، وقد كانت تعني المسؤول في العهد العثماني، اذ ان ناظر هنا تعني المسؤول عن ادارة الخواص السلطانية. مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والالقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص49-50.

(11) BOA, MD 7, H 728, S 616, T 1568

(12) BOA, MD 7, H 2201, S 804, T 1568

(13) الزعماء. جمع لكلمة زعيم التي تعني صاحب اقطاع زعامت التي هي مساحة من الأراضي الزراعية تنحصر وارداتها السنوية ما بين عشرين ألف ومائة ألف اقجة وقد كان ذلك الاقطاع تابع للأراضي الميرية تمنحها الدولة العثمانية لشخص او عدد من الأشخاص مقابل خدمات عسكرية او مدنية يقدمها صاحب الزعامت لها. سهيل صابان، المصدر السابق، ص 130.

(14) BOA, MD 7, H 2381, S 867, T 1568

(15) BOA, MD 7, H 1663, S 592, T 1568

(16) BOA, MD 7, H 2512, S 916, T 1568

(17) BOA, MD 7, H 2636, S 957, T 1568

(18) BOA, MD 9, H 18, S 49, T 1570

(19) الضرائب العرفية. تمثل كل الضرائب التي كانت تؤخذ من السكان في ايالات الدولة العثمانية ما عدا الضرائب الشرعية، وقد صنفت تحت نوعين رئيسين هما: التكاليف والعوارض، فالتكاليف مثلت عدد كبير من الضرائب منها المجرد، والجفت، والعروسية، والجرم، والاحتساب، والجمرك وغيرها، في الوقت الذي مثلت الضرائب المفروضة على السكان في الظروف الطارئة التي تحيق بالدولة والتي تحولت ضريبة دائمية تجبى نقداً من السكان العوارض: سهيل صابان، المصدر السابق، ص 127.

(20) BOA, MD 14, H 719, S 516, T 157

(21) BOA, MD 14, H 608,975 S 428,676, T 157

(22) BOA, MD 12, H 631, S 307, T 1571

(23) BOA, MD 14, H 1498, S 1002, T 1571

(24) BOA, MD 3, H 76, S 31, T 1559

(25) BOA, MD 12321 E, H 165, S 73B, T 1544

(26) BOA, MD 12321 E, S 199 A-200 B, T 1545

(27) رسم الجريمة. نوع من الضرائب كان من الجناة الساكنين على الأراضي الميرية عقوبة لهم على جرائمهم التي ارتكبوها، اذ كانت تجبى من قبل المتصرفين. سهيل صابان، المصدر السابق، ص 149.

(28) BOA, MD 7, H 2267, S 828, T 1568

(29) BOA, MD 3, H 355, S 136, T 1559

(30) BOA, MD 12321 E, H 443, S 180 B, T 1545

(31) BOA, MD 3, H 76, S 31, T 1559

(32) جنود السباهية: هم جنود لفرقة من الفرسان ضمن الفرق العسكرية العثمانية التي يتكون منها الجيش العثماني آنذاك. سهيل صابان، المصدر السابق، ص 145.

(33) BOA, MD 3, H 316, S 121, T 1559

(34) BOA, MD 6, H 49, S 24, T 1564

(35) كيلة. الة قياس تستخدم في معرفة وزن الحبوب تختلف في وزنها من ايالة الى أخرى ضمن ايالات الدولة العثمانية، فاذا ما ملأت بالقمح فأنها تساوي عشرين اوقية من اوقيات إستانبول التي تساوي اربعمائة درهم. سهيل صابان، المصدر السابق، ص 195.

(36) BOA, MD 6, H 56, S 28, T 1564

(37) BOA, MD 12, H 95, S 46, T 1571

(38) ضريبة الباج. هي احدى الضرائب التي كانت تفرض على المبيعات في الأسواق فكان عثمان الأول 1299–1326م هو اول من وضع تلك الضريبة بواقع اقجتين عن كل حمل من المبيعات في سوق قره حصار واستمرت طيلة العهد العثماني مع التغير في قيمتها بين الحين والأخر: سهيل صابان، المصدر السابق، ص 50.

(39) BOA, MD 3, H 1658, 1659, S 568, T 156